

أن للفلسطينيين أن يلتفتوا إلى نظامهم السياسي الفاشل

لو أن أبا عمار لا يزال حيا في قريته الضيقة لكان انفجر غيظا مما وافق عليه لكي يحل مشكلته الشخصية فأوقع الفلسطينيين كلهم في المصيدة. وهي مصيدة قانونية لن يكون الإفلات منها يسيرا. كل ذلك صار خارج الإرادة ولكن الواقع السياسي الذي يتعامل مع تلك الظاهرة هو أقل من أن يقوى على الخروج إلى موقع، يكون فيه معينا بأفكار سياسية جديدة من شأنها أن تعيد صناعة المعادلات الوطنية.

فاروق يوسف
كاتب عراقي

كانت منظمة التحرير هي الأصل. ولم تكن المنظمة لتصلح أن تقود دولة. وهو ما كان مخططا أن يكون قائما في ذهن السياسي الفلسطيني. لم تكن السلطة التي انتهت إليها التجربة الفلسطينية في الاستقلال لتدور في ذهن أحد.

من الصعب تخيل الموقف الذي سيكون عليه المقاتل الفلسطيني لو أن أحدا وضع أمامه خرائط فلسطين التي تحكمها السلطة. بالتاكيد سيكون ذلك الموقف عديميا. لقد انتهت كل شيء إلى العدم. وإذا ما عدنا إلى منظمة التحرير التي حذفت من نظامها الداخلي كل الفقرات التي تتعلق بفلسطين التاريخية فإن زمنها قد انتهى. ذلك لم يقرره ياسر عرفات وسواه من القادة الفلسطينيين الذين كانوا أحياء يومها بل هو قرار يقع خارج سلطة الجميع. صارت لصناعة التاريخ كلمتها التي انحرقت بالعربية عن السكة التي اعتقد فلسطينيو ذلك الزمان أنها لم تعد صالحة للاستعمال بسبب عدم انسجامها مع الظروف الدولية المحيطة.

لقد اعتقد الفلسطينيون يومها أن القانون الدولي سيصل بهم إلى هدفهم. لذلك كان نظامهم السياسي هو مرآة عاكسة لما كان عليه الوضع في منظمة التحرير بفضوئ أقل في انتظار أن تحل فوضى الاحتلال لتقضي على الأمل في قيام سيادة وطنية يمكنها أن تحرر سياسي السلطة من قيود الماضي.

لم يقع الشيء الذي كان قد صدم العقل الفلسطيني بتكهناته بل وقعت فجائع تنذر بخاطر انقراض كل أمل سابق. السلطة لم تكن أملا. ولم يكن متوقعا أن يتخلى الفلسطينيون عن كل شيء في سبيل قيام تلك السلطة. سيقال "إنهم خدعوا أنفسهم بسراب، لم يكن ياسر عرفات بسبب خيبيته المتراكمة قادرا على النظر من خلاله إلى ما بعده". ولكن ماذا بعد مزحة عرفات أو عثرته؟ منظمة التحرير هي الهيكل الذي يمكن العودة إليه. لم يكن الوقت مناسباً لكي تجدد منظمة التحرير فكرها. لقد تحولت إلى كيان عائم أو بشكل أدق تم تعويمها لعدم ضرورتها.

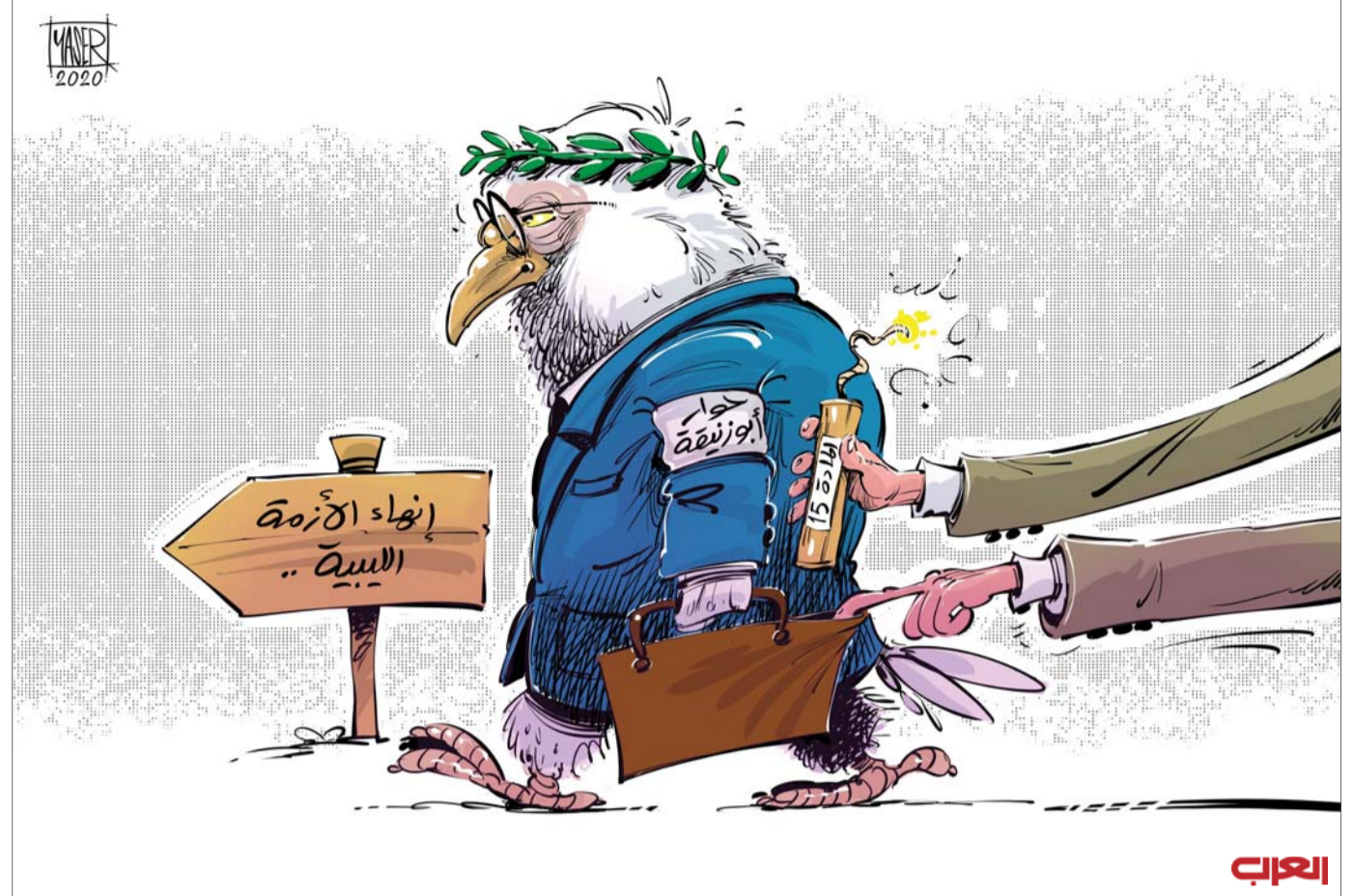
اعتقد أن محمود عباس، وهو عراب أوصلو، لا يدرك ما معني أن يتغير الزمن.

لو أن أبا عمار لا يزال حيا
لكان انفجر غيظا مما وافق
عليه محمود عباس لكي
يحل مشكلته الشخصية
فأوقع الفلسطينيين كلهم
في المصيدة وهي مصيدة
قانونية لن يكون الإفلات
منها يسيرا

ومن هنا يمكننا أن نفهم أسباب التعثر والفشل وسوء التصرف في مواجهة الانتقاقات التي تمثل أخطرها في قيام حركة حماس بخطف قطاع غزة وتعريضه لحروب عبثية لم تجد نفعاً على مستوى التفاوض مع إسرائيل بقدر ما أضرت بالفلسطينيين وأضعفت حججهم في المحافل الدولية.

ولأن النظام السياسي الفلسطيني فاشل ومتخلف ومغلق على أساليب وطرق انتهت صلاحية استعمالها فليس من المتوقع أن يحزن الفلسطينيون تقدما في مواجهة الخطط الإسرائيلية في التهام مزيد من الأراضي الفلسطينية.

صار الحفاظ على السلطة في رام الله هو الهدف وهو ما جعل من كلام السياسيين الفلسطينيين مجرد لغو فارغ لا يتراد منه إلا التغطية على فشل تاريخي.



بوزنيقة وتكريس الانقسام الوهمي في ليبيا

والدوحة، والذي سيجتمع بين يديه مفاتيح السلطة التنفيذية، وإلى حد الآن يبدو ذلك هو الذي سينتج عن الحوار السياسي القادم المقرّر تشيخته بعد أيام، والذي سيكون امتدادا لمؤتمر برلين المنعقد في يناير الماضي.

وصول صالح إلى رئاسة الرئاسي هو جزء من مشروعه الذي اتفق عليه مع المشري، وتضمنه إعلان القاهرة في يونيو الماضي، حيث سينتكون المجلس من رئيس ونائبين وفق التقسيم الفيدرالي القديم، على أن يكون رئيسه من إقليم غير الإقليم الذي سيكون منه رئيس الحكومة، وبالتالي فإن رئاسة الرئاسي ستذهب إلى برقة، ورئاسة الحكومة ستذهب إلى طرابلس، في حين سيكون من الطبيعي أن يتم اختيار أحد النواب عن إقليم فزان ليكون رئيسا جديدا للبرلمان.

سيواجه اتفاق بوزنيقة عراقيل عدة منها أن تركيزه لن يتحقق إلا في حالة واحدة وهي تنفيذ الحل السياسي المنتظر إقراره وفق المشاورات القادمة، وتشكيل السلطات الجديدة، وموافقة تركيا وقطر والإخوان على ذلك، وفي حالة عدم حصول الموافقة، فإن البرلمان لن يجتمع بأغلبية الثلثين ولن يركزي الاتفاق، إلا في خيال الواهمين، لأن جزءا مهما من أعضائه يبحرون وفق الأوامر القادمة من الدوحة وأنقرة، وليس وفق الواجب الوطني.

كما أن بعض المسؤولين لن يتخلوا عن مناصبهم، المجلس الأعلى للقضاء قال كلمته ورفض رهن تعيين رئيس المحكمة العليا والنائب العام المزاج السياسيين، ومصروف ليبيا المركزي يبدو إلى الآن تحت سيطرة تركية معلنة، وقد يتعمد محافظه على الاتفاق، وهو الذي لجأ منذ أيام إلى مجلس النواب المازري في طرابلس ليقدم إحاطته بدل أن يعترف بقرارات عزله الصادرة منذ سنوات عن مجلس النواب المعترف به دوليا.

يراد لخدعة الصراع بين الجهات أن تهيم على الوعي الجمعي تمهيدا لمشروع التقسيم، بما يخدم مصالح المتصدين للقرار السياسي، لكن مشهد التوقيع على اتفاق بوزنيقة يفضح الأكنوبة، فرئيسا وفدي مجلس النواب يوسف العقوري، ومجلس الدولة فوزي العقاب، اللذان وقعا على الاتفاق هما من شرق البلاد، الأول من قبيلة العواقر والثاني من قبيلة الحاسة في شحات، ولو كان الصراع بين الجهات لكان أحدهما من طرابلس والثاني من برقة.

بقطع النظر عن نجاح الاجتماعات، فإن التنفيذ على أرض الواقع لن يتحقق، وذلك لأسباب عدة، أبرزها أن ما تم التوافق عليه كان من أجل عيون أطراف وشخصيات سياسية وليس لوجه الوطن ولا من أجل الشعب الليبي.

غير موافقين على ما يجري من استسلام لمشروع الإخوان، فمنهم من يعتبر أن ما جرى في بوزنيقة يدخل في إطار لعبة هدفها تحييد دور قيادة الجيش، وإعادة تمكين الإخوان من التحكم في مفاصل الدولة، ومنهم من يرى أن الاتفاق يضرب وحدة البلاد ويعود بها إلى التقسيم المحلي ضمن مخطط الفدرلة، التي أعتها تعديلات الدستور في العام 1963 عندما كانت ليبيا خاضعة للنظام الملكي، وهو ما يعني أن التعيينات ستكون وفق محاصصة مناطقية بخلفية قبلية، فالاعتماد على منطق جهوي سيدفع نحو نشوب تنافس محموم بين القبائل، حيث ستعقد كل قبيلة أنها الأجدر بالمنصب، في حين تتم الإطاحة بمبدأ الكفاءة الحقيقية.

هناك مشكلة أخرى، وهي أن مجلس الدولة، وهو بالأساس كيان إخواني، سيتحكم وفق اتفاق بوزنيقة في اختيارات البرلمان للمرشحين للمناصب السيادية، وسيجد الوسائل الكافية لفرض قراراته، وهو ما أبرزه رئيس المجلس خالد المشري، ورئيس حزب العدالة والبناء الذراع السياسية لجماعة الإخوان محمد صوان، عندما أكد أن لا شيء يخرج عن طوع الجماعة، فكل شيء يجري وفق تخطيطها وهي التي رغم أنها لا تحتكم على أي رصيد شعبي استطاعت أن تتحول إلى الرقم الصعب في المعادلة، ليس فقط بواسطة الدعم الخارجي ونفوذ الميليشيات التي تديرها ولكن أيضا، وهذا الأهم، من خلال قدرتها على استغلال حالات العجز والتشتت والطموحات الفردية لدى الأطراف الأخرى.

علينا أن نضع نصب أعيننا أن رئيس مجلس النواب عقيلة صالح يطمح لرئاسة المجلس الرئاسي القادم، مقابل أن تؤول رئاسة حكومة الوحدة الوطنية لوزير الداخلية المفوض في حكومة الوفاق فتحي باشاغا الحاصل على دعم واشنطن ولندن وأنقرة

وإنما من جهات وأطراف أخرى إقليمية ودولية تعمل على فرض مشروع الإسلام السياسي، كان دافعا لتبرير إعادة تدوير الإسلاميين في مجلس الدولة الذي يبدو في ظاهره استشاريا، بينما تحول لدى اللاعبين بالبيضة والحجر في الأزمة الليبية إلى الفاعل التشريعي الحقيقي، تزامنا مع حالة العجز التي يعاني منها مجلس النواب المنتخب والمقسم على نفسه، والذي سيواجه مصيره المحتوم خلال الأيام والأسابيع القادمة، عندما يصطدم بالفقرة الثانية من المادة 15 التي تنص على أنه "إثر تنفيذ الفقرة الأولى من هذه المادة، فإن تعيين وإعفاء شاغلي المناصب القيادية للوظائف السيادية المبينة في الفقرة السابقة يتطلبان موافقة ثلثي أعضاء مجلس النواب".

الاستشاري بهدف التوصل إلى توافق حول شاغلي المناصب السيادية، هذه المناصب سبعة وهي: محافظ مصرف ليبيا المركزي، ورئيس ديوان المحاسبة، ورئيس جهاز الرقابة الإدارية، ورئيس جهاز مكافحة الفساد، ورئيس أعضاء المفوضية العليا للانتخابات، ورئيس المحكمة العليا، والنائب العام. وتنص أيضا على أن تعيين وإعفاء شاغلي المناصب السيادية يتطلبان موافقة ثلثي أعضاء مجلس النواب.

هذه المادة سبق أن تم فرضها في اتفاق الصخيرات الموقع في 17 ديسمبر 2015 ضمن مخطط خبيث للغاية منه جعل أي تعيين في المناصب السيادية رهينة موافقة الإخوان ممثلين في مجلس الدولة الذي تم تشكيله فقط لجمع قلوب المؤتمر الوطني العام المنحل الذي حكم البلاد منذ العام 2012، ومن المفروض أنه فقد شرعيته وجميع صلاحياته بعد الإعلان عن نتائج انتخابات 2014.

لكن الانقلاب الإخواني على تلك النتائج، من خلال منطومة فجر ليبيا المدعومة ليس فقط من قبل قطر وتركيا

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

انتهت الجولة الثانية من الحوار الليبي في منتج بوزنيقة المغربي، بنتائج معقولة، بالنسبة لمن يضعونها في إطار المنتظر من ترجمة المادة 15 من اتفاق الصخيرات، لكن المشاكل الحقيقية لم تظهر بعد، وعند ظهورها ستثبث للدخل والخارج أن جميع محاولات التوقيع في ثوب الثقة المهترئ غير مجدية ولا يمكن التعويل عليها، وأن جلسات الحوار المعتمدة بالشكل الحالي ليست أكثر من حبات بانادول الهدف منها تأجيل المواجهة مع الأمل. تنص المادة 15 على أن مجلس النواب يتشاور مع مجلس الدولة الاستشاري بهدف التوصل إلى توافق حول شاغلي المناصب السيادية، هذه المناصب سبعة وهي: محافظ مصرف ليبيا المركزي، ورئيس ديوان المحاسبة، ورئيس جهاز الرقابة الإدارية، ورئيس جهاز مكافحة الفساد، ورئيس أعضاء المفوضية العليا للانتخابات، ورئيس المحكمة العليا، والنائب العام. وتنص أيضا على أن تعيين وإعفاء شاغلي المناصب السيادية يتطلبان موافقة ثلثي أعضاء مجلس النواب.

الانقلاب الإخواني كان دافعا لتبرير إعادة تدوير الإسلاميين في مجلس الدولة الذي يبدو في ظاهره استشاريا بينما تحول لدى اللاعبين بالبيضة والحجر في الأزمة الليبية إلى الفاعل التشريعي الحقيقي

المطلوب إن هو أن يحظى الاتفاق بتزكية من ثلثي أعضاء البرلمان المفترض أن عددهم الحقيقي هو 188 نائبا، ولكن حالة التشظي التي أصابته بالمقاطعة من قبل عشرات الأعضاء وظهور مجلس نواب مواز في طرابلس، سيحللته عاجزا حتى عن جمع ثلث النواب تحت سقف قاعة في طبرق أو بنغازي. أغلب من ينتمون إلى هذا الثلث يبدو

